

تاريخ الميلاد:

ولاية فيرمونت ضد

عنوان المدعى عليه:

تنازل عن المزيد من الحضور وطلب الرد على التهمة

أنا، المدعى عليه المذكور أعلاه، متهم بارتكاب جريمة (جرائم) ،  
والتي يتم تصنيفها على أنها جنحة (جُنْح) بموجب قوانين ولاية فيرمونت. أفهم أن أقصى عقوبة ممكنة لهذه الجريمة (الجرائم) هي

أفهم أن الحد الأدنى للعقوبة الإلزامية هو:

لا ينطبق

(في حالة تعديل التهمة)

لقد تلقيت نسخة من المعلومات المعدلة، بما في ذلك الحد الأدنى والحد الأقصى للعقوبات الممكنة للتهمة (التهم) الواردة في هذه الوثيقة. وأتنازل عن  
الحق في عقد جلسة استماع، حيث سنتلى عليّ فيها التهمة (التهم) والعقوبات، بالإضافة إلى الحقوق الأخرى المرتبطة بجلسة الاستماع هذه.

أفهم أن المحكمة قد تأمر بالتعويض للضحية، إن وجدت.

أفهم أنه من أجل إثبات التهمة الموجهة إليّ، فإنه يجب على الولاية إثبات الأسس الرئيسية التالية إثباتاً لا يدع مجالاً للشك:

أفهم أن لدي الحق في أن يمثلني محامٍ على نفقتي الخاصة، وإذا لم أستطع تحمل تكاليف توكيل محامٍ، فإنه سيتم توكيل محامٍ من أجلي  
على نفقة الولاية.

لا يمثلني محامٍ ولا أرغب في أن يمثلني محامٍ.

يمثلني محامٍ اسمه \_\_\_\_\_ . أنا راضٍ عن مشورة محاميّ وتمثيله لي.

أفهم أنني أتمتع ببعض الحقوق الدستورية والقانونية بصفتي مدعى عليه في قضية جنائية. أفهم أنه يحق لي الاستمرار في الدفع بعدم الذنب في  
الجريمة المذكورة أعلاه، وأن الولاية تتحمل عبء إثبات أنني مذنب إثباتاً لا يدع مجالاً للشك. أفهم أنه من خلال الإقرار بالذنب أو عدم الجدل، فأنا  
أتخلى عن الحقوق التالية، وأن المحكمة قد تفرض نفس العقوبة التي كانت ستفرضها لو كنت قد واصلت الدفع بأنني لست مذنباً، ومثلت أمام  
المحكمة، وتمت إدانتني من قبل هيئة المحلفين:

أ. الحق في المحاكمة أمام هيئة المحلفين؛

ب. الحق في استجواب أي شاهد يشهد ضدي؛

ت. الحق في تقديم الأدلة وإحضار الشهود لي إلى المحكمة على نفقة الولاية؛

ث. الحق في التزام الصمت بشأن الجريمة المنسوبة إليّ؛

ج. الحق في الاستئناف.

لم يهددني أي شخص أو يستخدم القوة ضدي لمحاولة إجباري على الإقرار بالذنب أو عدم الجدل. فقد أقررت بالذنب أو أثرت عدم الجدل بمحض إرادتي وبحرية وطواعية. لم يقطع لي أي شخص أي وعود من قبل الولاية باستثناء تلك الواردة في إشعار اتفاقية الإقرار المرفق. وأوافق على وجود أساس واقعي لإقراري بالذنب، مدعوماً بإفادة خطية مؤيدة بيمين للسبب المحتمل، وأوافق على صحة الحقائق التالية:

أفهم أنه من خلال الإقرار بالذنب، فأنا أترف بأنني ارتكبت الأجزاء الأساسية من الجريمة (الجرائم) التي تم اتهامي بها. أفهم أنه من خلال الإقرار بالذنب أو عدم الجدل، فأنا لا أنكر أنني ارتكبت الأجزاء الأساسية من التهمة (التهم). أفهم أيضاً أن الإقرار بالذنب أو عدم الجدل لا انتهاك أحكام الباب 23 من قوانين فيرمونت المشروحة قد يؤدي إلى **تعليق رخصتي أو امتياز تشغيل سيارة في ولاية فيرمونت**. أفهم أن الإقرار بالذنب أو عدم الجدل قد تكون له بعض العواقب غير المباشرة. لقد راجعت إشعار العواقب غير المباشرة المحتملة للإدانة على الجانب الآخر من اتفاقية الإقرار المرفقة. أفهم أيضاً أنه إذا لم أكن مواطناً أمريكياً، فقد يكون الترحيل أو الحرمان من الجنسية الأمريكية أو رفض العودة إلى الولايات المتحدة من عواقب الإقرار بالذنب أو عدم الجدل.

أطلب بموجب هذا من عدالة المحكمة قبول إقراري  بالذنب  عدم الجدل عن التهمة (التهم) المذكورة أعلاه.  
بتقديم

هذا الطلب، فإنني أتنازل عن حقوقي القانونية وفقاً للمادة 32 .V.R.Cr.P ولا أرغب في الإدلاء ببيان نيابة عني أو تقديم أي معلومات ذات صلة بالحكم أو أن يتحدث محامي نيابة عني. لم يكن هناك تقرير تحقيق قبل الحكم في قضيتي.

أطلب بموجب هذا من عدالة المحكمة قبول إقراري بالتهمة (التهم) المذكورة أعلاه وفرض مبلغ \_\_\_\_\_ دولار أمريكي غرامات ورسوم إضافية، وأوافق على دفع هذا المبلغ. أفهم أنه إذا لم أَدفع هذا المبلغ بالكامل، فسيتم إحالة أي رصيد متبقي إلى التحصيلات. أرفق مبلغ \_\_\_\_\_ دولاراً أمريكياً في صورة شيك أو حوالة بريدية مستحقة الدفع إلى المحكمة العليا في فيرمونت لدفع الغرامة التي فرضتها المحكمة، بالإضافة إلى الرسوم الإضافية الإلزامية المعمول بها لدى المحكمة

أطلب بموجب هذا من عدالة المحكمة قبول إقراري بالتهمة (التهم) المذكورة أعلاه وإصدار حكم بالسجن لمدة تتراوح من \_\_\_\_\_ إلى \_\_\_\_\_ يوماً لتقديمه كإجازة من العمل معتمدة مسبقاً. وأعلم أن عدم إكمال هذه العقوبة بصفة موظف معتمد مسبقاً قد يؤدي بي إلى قضاء مدة عقوبتي في السجن. أفهم أن المحكمة ستفرض أيضاً رسوماً إضافية إلزامية للمحكمة عن كل تهمة أقررت بالذنب عنها أو أثرت عدم الجدل. أوافق على إبلاغ المراقبة والإفراج المشروط في موعد أقصاه \_\_\_\_\_ صباحاً  مساءً بتاريخ \_\_\_\_\_ لجدولة هذه العقوبة.

أطلب بموجب هذا من عدالة المحكمة قبول إقراري بالتهمة (التهم) المذكورة أعلاه وإصدار أمر بوضعي تحت المراقبة مع فرض العقوبة (العقوبات) المنصوص عليها في إشعار اتفاقية الإقرار المرفق وأمر الوضع تحت المراقبة المرفق. لقد راجعت جميع معايير الوضع تحت المراقبة والشروط الخاصة المعمول بها وأوافق على تلك الشروط بموجب توقيعي على تلك الوثيقة. أفهم أن المحكمة ستفرض أيضاً رسوماً إضافية إلزامية للمحكمة عن كل تهمة أقررت بالذنب عنها أو أثرت عدم الجدل. أفهم أنه خلال فترة وضعي تحت المراقبة، إذا لم ألتزم بالمعايير والشروط الخاصة المعمول بها، فقد تفرض المحكمة عقوبة تصل إلى العقوبة الأساسية الموضحة في إشعار اتفاقية الإقرار المرفق وأمر الوضع تحت المراقبة المرفق. أوافق على إبلاغ المراقبة والإفراج المشروط في موعد أقصاه \_\_\_\_\_ صباحاً  مساءً بتاريخ \_\_\_\_\_ لمقابلة ضابط المراقبة المسؤول عني.

أطلب بموجب هذا من عدالة المحكمة قبول إقراري بالتهمة (التهم) المذكورة أعلاه وتأجيل العقوبة لمدة \_\_\_\_\_ شهرًا/سنة وإصدار أمر مؤجل بوضعي تحت المراقبة مع فرض العقوبة المنصوص عليها في إشعار اتفاقية الإقرار المرفق وأمر الوضع تحت المراقبة المؤجل المرفق. لقد راجعت جميع معايير الوضع تحت المراقبة والشروط الخاصة المعمول بها وأوافق على تلك الشروط بموجب توقيعي على تلك الوثيقة. أفهم أنه خلال فترة عقوبتي المؤجلة، إذا لم ألتزم بشروط هذه الاتفاقية، فإنه يحق للمحكمة أن تفرض عقوبة تصل إلى الحد الأقصى للعقوبة الموضحة أعلاه وأي عقوبة (عقوبات) دنيا إلزامية واجبة التطبيق بالإضافة إلى الرسوم الإضافية للمحكمة. أوافق على إبلاغ المراقبة والإفراج المشروط في موعد أقصاه \_\_\_\_\_ صباحًا  مساءً بتاريخ \_\_\_\_\_ لمقابلة ضابط المراقبة المسؤول عني.

أطلب من عدالة المحكمة قبول إقراري الخطي لأن المثل شخصيًا أمام المحكمة سيسبب لي المصاعب التالية:

التاريخ

توقيع المدعى عليه

توقيع الوصي المخصص لمباشرة القضية

(إذا كان المدعى عليه أقل من 18 عامًا)

توقيع محامي الدفاع

توافق الولاية على إقرار التنازل، ووفقًا للقسم 5321 من الباب 13 من قوانين ولاية فيرمونت المشروحة، فإن ولاية فيرمونت تقر ما يلي:

- لا توجد ضحية.
- تم تسليم الضحية (الضحايا) إشعارًا مسبقًا بتغيير المدعى عليه لدفعاته وحقه في المثل شخصيًا للتعبير بشكل معقول عن آرائه فيما يتعلق بالجريمة والشخص المُدان والحاجة إلى التعويض. لم يمثل الضحية (الضحايا) ولم يعرب عن رأيه، سواء شفهيًا أو كتابيًا، فيما يتعلق بالعقوبة أو التأجيل المقترح لإصدار الحكم.

التاريخ

توقيع محامي الولاية

الأمر

أجد أن الحضور الشخصي للمدعى عليه من شأنه أن يتسبب في مشقة تفوق أي ميزة، وأوافق بموجب هذا على إقرار المدعى عليه بالتهمة المذكورة أعلاه، حيث يتضح أنه طوعي ومُعتمد على معرفة وفهم لعواقبه بعد التنازل المستنير عن الحقوق الدستورية. يستند الإقرار إلى أساس واقعي. أحكم بأن المدعى عليه مذنبًا وأصدر حكمًا بالإدانة.

أنا لا أقبل التماس المدعى عليه بالتنازل فيما يتعلق بالتهمة (التهم) المذكورة أعلاه.

التاريخ

توقيع القاضي